

البقية ومعنى اغتسل مثلث الماهة النظافة من الدنس ودر  
 والخلوص ولو بعنوا كالعبية وشرعنا بالامتناع المترتب على  
 الحدث والنجس وهو حقيقي او الفعل الموضوع لا فائدة ذلك  
 او بعض اثاره فانه يفيد اعادة نحو الصلاة كالتيتم وهو مجازي  
 اطلاق المسبب على السبب واعتبار هذا من فيها المصنف بانها  
 زرع حدث وانزلت نجس او ما في معناهما كالتيتم وطهر السلس  
 او على صورتها كالغسل الثانية والطهر المندوب فيلزم  
 في نحو التيمم والطهر المندوب من مجاز التشبيه واجيب  
 بالمتن وانها فيهما حقيقة لرفية والطهارة اما عينية وهي  
 ما لا يتأخر محل موجها لغسل النجس او حكمية وهي ما لا  
 يتأخر ذلك كالوضوء **قال الله تعالى** افتتح بالاية اتباعا للاصل كالشاي  
 تبركا واستدلالا وقدمه مع ان من شئت الدليل التاخر لعمومه  
 وكان كالقاعدة الكلية وحدق ذلك من بنية الابواب اختصارا  
**وانزلنا فيه** اشارة الى عظيمة المنزل وتعظيم المنزل وخطبته ودر  
 وموقعه **من السماء** اي المعهودة ابتداء والسحاب انها **ما طهروا**  
 فيه الامتنان المفيد للعموم وانها طاهري بنفسه اذ الامتنان بالنجس  
 ويظهر لغبره والالزيم التاكيد والتاسيس خير منه اذ الاصل غيب  
 فعول بالفتح للمباغاة في زيادة المعنى على فاعل وان ساواه بعد يا  
 به وان قيل انها اصرح وقد ياتي مصدرها لقبول وللالة السجود ومع  
 هذا فليتم الاستدلال به لظهورية التمسك المستعمل نظر الافادة  
 المبالغة التكرار على ان التكرار قد حصل برفع حدث اجز العصور  
 عليه واما المصوم فيخصر بالمصدر قيل وياتي معنى المتسبح المقنوع  
 ايضا واختصفت الطهارة به لما فيه من الرقة والمطافة لا يوجد  
 في غيره ولذا قيل لا لون له ومنعهم القياس عليه لهذا المفهوم

في قوله تعالى  
 ما طهروا  
 من السماء  
 اي المعهودة  
 ابتداء والسحاب  
 انها ما طهروا  
 في قوله تعالى  
 ما طهروا  
 من السماء  
 اي المعهودة  
 ابتداء والسحاب  
 انها ما طهروا

لانه لقب اول للبعد بشرط اجزا واعترض لرفع الحدث  
 وهو هنا امر باعتبار ما ياتي بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة  
 حيث لا مخصص او المنع المترتب على ذلك اي العام اذ الكلام  
 فيه فلا يرد ما يرفع بالتيتم لانه خاص بفرض واحد وهو يتيم  
 باعتبار ما يرفع اليه الصغر برفع الوضوء والكبر برفع الغسل  
 والاكبر باعتبار منعه الى متوسط وهو ما عدا التيمم والنجاس  
 والكبر وهو لهما اذ ما يحرم بهما الترتيب **النجس** اي امر الترتيب  
 المبعد وشرعا اما مستقدا يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مخصص  
 وعليه فاستعمال الرفع فيه معن مجاز المجازة للحدث وهو  
 البغ من الحقيقة باتفاق البلغاء ولهذا عدل عن تعبير اصل  
 بالامر الملة او معنى قائم بالمحل الملاهي لعين من ذلك مع طوبه  
 وعليه الرفع فيه حقيقة لانه الذي لا يرفع الا الما يخصه  
 بالحدث والنجس لانهما الاصل والاما الطهر المنسوب ولا يرفع  
 فيه كطهر نحو السلس وذميه لتحل لمسك وميت كذلك  
 فهذه الاربعة اعنى الحدث والنجس والطهر المنسوب  
 ولا يرفع فيه مقصورة على **اما ما مطلقا** ما في الحدث ونحوه  
 فلا يرفع تعالى بالتيتم عند فقده ولو كفي غيره لما صار اليد فانه  
 صلى الله عليه ولم يصب الماء الذنوب بفتح الذال المعجمة وهو  
 الدول الممتدة او قريب الملا من الماء على بول الاخرابي وهو  
 انما ينصرف للمطلق لتبادره للذهن وخرج بتلك الاربعة  
 امر الرفع نحو الطيب من بدن محرم لان القصدا ان الرفع  
 وهو لا يتوقف على الماء وشمل لما جميع انواعه باي صفة كان  
 سودا واحمر وغيرهما والمتوسخ من نجاس المعنى  
 الماء ومنه والتابع ما من بين اصابعه صلى الله عليه  
 وسلم وخرج به من حيث الاشتراط التراب وخرج استنجاء  
 الذي في معناه

والامر بالنجس

Copying University